

انعكاسات الفساد الإداري والمالي على المسار التنموي بالمغرب

زكرياء مسامح

باحث في سلك الدكتوراه - كلية الحقوق سطات

المصطفى المصباحي

أستاذ التعليم العالي - كلية الحقوق سطات

إن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء المالي والإداري، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كافة المجتمعات والدول وتعاليت النداءات إلى إيدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك.

إن للفساد المالي والإداري مفهوم واسع لا يمكن أن يحتويه تعريف مانع وجامع له، ولذلك ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع، وهو "الاخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص"².

وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة:

١. الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحده أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعية في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر كالحيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط وغيرها.

١ - تعني كلمة "الفساد" سوء استخدام أو استعمال المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين.

٢ - عبد العزيز عمار، الفساد المالي والإداري وطرق معالجته، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2002، ص7

- ٢ . الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة .
- ٣ . الفساد المالي ومظاهره، الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية .
- ٤ . الفساد الأخلاقي ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول .

أما فيما يخص موضوع (الفساد المالي والإداري) فقد وردت تعريفات عدة منها:

فمنظمة الشفافية العالمية عرفته بأنه (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص)¹، وعند صندوق النقد الدولي (IMF) فهو (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد)².

ويقصد بالفساد المالي والإداري أيضا وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم، ويذكر بحر يوسف في مقال (لفساد الإداري والمالي) أن الفساد هو: "سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".

كما ويذكر أن الفساد المالي والإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل المالي والإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا ماليا وإداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد المالي والإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد مالي وإداري³.

وحسب التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة لسنة ٢٠٠٠ تم تعريف الفساد المالي والإداري بأنه إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة ومنه

١ - نور طاهر الأقرع، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية، العدد الأول 2014، ص177

٢ - نور طاهر الأقرع، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية، العدد الأول 2014، ص177

٣ - بحر يوسف، ورقة بحثية حول الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي، 1999، ص5

"إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية، التبريح"، كما أنه "السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق"¹.

وسيتتم مقارنة الموضوع من خلال ستة محاور كآآتي: أسباب الفساد الإداري والمالي، والآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي، وانعكاسات الفساد على المسار التنموي، ورافعات لمجابهة الفساد وتعزيز التنمية بالمغرب، واستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي، وبعض العناصر الاستراتيجية الكفيلة بمكافحة الفساد.

أسباب الفساد الإداري والمالي

١. سيطرة الحكومة على معظم المشاريع والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية.
٢. بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلى نمو شبكة المصالح والتحايل على دورات العمل.
٣. ضعف المساءلة العامة.
٤. طول دورات العمل وكثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن.
٥. تدهور مستويات الأجور وغياب مبدئي الأمانة والشرف.
٦. تلاشي الحدود بين الخطأ والصواب وخاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة بحيث أن الكثير مما يعد إثما ولا شرعية له أصبح مقننا ومباحا (فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة وانتفاع الأبناء من وظائف الآباء ومراكزهم صار حقا).
٧. ضعف الرقابة المجتمعية².

أما مظاهر انتشار الفساد المالي والإداري فهي:

١. سوء استعمال السلطة.
٢. انتشار الرشوة والمحسوبية.
٣. الاختلاس من المال العام.
٤. التسبب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة.

١ - التقرير الأول للجنة النزاهة والشفافية -وزارة الدولة للتنمية الإدارية، الإصدار 17، 2007، جمهورية مصر العربية، ص7

٢ التقرير الأول للجنة النزاهة والشفافية -وزارة الدولة للتنمية الإدارية، الإصدار 17، 2007، جمهورية مصر العربية، ص 8

٥ . الاتجار في الوظيفة العمومية¹.

الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي

إن خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها والذي يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر². وما يترتب على الفساد المالي والإداري من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة تؤثر بشكل مدمر على المجتمع، وآثار مدمرة تطل كل مقومات الحياة في الدولة، فتضيع الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل سير الأداء الحكومي وإنجاز الوظائف والخدمات، وتقود إلى تخريب وإفساد ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فحسب، بل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن التدهور الخطير في مؤسسات ودوائر الخدمات العامة المتصلة بحياة المواطنين.

ويعد الفساد المالي والإداري المعرقل الرئيسي لخطط التنمية إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لتلك البرامج لمصلحة أشخاص معينين من خلال استغلال مراكزهم أو الصلاحيات المخولة لهم. وبذلك تتعطل عملية التنمية ويتفشى التخلف والفساد وينعكس بدوره على مجالات الحياة كافة وفي ذلك خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت وضياح فرص التقدم والنمو والازدهار.

وبالنسبة للآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد، يمكن تحديد بعض الآثار المتعلقة بهذه الظاهرة ومنها:

١ . يسهم الفساد المالي والإداري في تراجع دور الاستثمار العام وإضعاف مستوى الخدمات في البنية التحتية بسبب الرشواوى الاختلاسات التي تحد من الموارد المخصص للاستثمار في هذه المجالات وتؤثر في توجيهها بالشكل السليم أو تزيد من كلفتها الحقيقية.

٢ . للفساد المالي والإداري دور كبير في تحديد حجم وجودة موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي بأكبر حجم وأفضل جودة لما يمكن من تحققة هذه الاستثمارات من توفير الموارد المالية وفرص العمل ونقل المهارات والتكنولوجيا، فقد برهنت الدراسات وأثبتت التجارب أن الفساد المالي والإداري يقلل من حجم هذه الاستثمارات ويضعف من جودتها في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني، بل انه قد يقود إلى جعلها عبئا كبيرا على

1 - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، النشرة الإخبارية الفصلية، العدد 3، 2005، ص 4
2 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، 2003

موارد الدولة، بالإضافة إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من أضرار الفساد باستثماره.

٣. يقود الفساد إلى إساءة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب السلطة والنفوذ لواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة، مما يسمح لهم بالسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية والمنافع الخدمية التي تقدمها الدولة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه الطبقة وبقية أفراد المجتمع.

٤. كما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الاقتصاد ويضعف النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يقوم بزيادة مديونية الدولة¹.

انعكاسات الفساد على المسار التنموي

يزخر المغرب بمشاريع تنموية كبيرة ترمي إلى الرقي بالمستوى الاقتصادي وجعل الانسان غاية التنمية، ونذكر هنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمشروع وطني لنهوض برهانات التنمية، والبرامج الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والسكن والصحة وفك العزلة عن العالم المهمشة بتوفير الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لتحسين جودة الحياة، إلى جانب برامج تشغيل الشباب، وفي مقدمتها: برنامج الادمج والتأهيل وتشجيع الشباب حاملي الشهادات على روح ريادة الأعمال، بالإضافة إلى السياسات التعليمية لتكوين الناشئة والرفع من قدراتها البشرية².

وكذلك الاستراتيجيات الاقتصادية التي تتعلق بالبنية التحتية، والإدارة المحلية، والتنمية المستدامة، من خلال القطاعات المهيكلة لاقتصاد المغرب: كمخطط المغرب الأخضر الذي يجسد مساعي حثيثة لتوطيد مكتسبات القطاع الفلاحي، عبر إزالة العقبات المالية وتعبيد الطريق بآليات تمويلية مبتكرة، ورؤية ٢٠٢٠ للقطاع السياحي الموجهة بجهود مضمينة، لجعل المغرب وجهة سياحية عالمية، وبرنامج الإقلاع الصناعي لتطوير الصناعة بالمغرب من اجل بناء قطاع صناعي مغربي قوي يجذب إليه الاستثمارات. لكن في المحصلة تبقى هذه السياسات عاجزة عن تحقيق بنك الأهداف المسطرة.

بالموازاة مع ذلك، يستفحل الفساد بصورة مطردة داخل المؤسسات، خصوصا بعد تفشي ظاهرة الرشوة للحصول على خدمات عمومية، والمحسوبة في سياسات التشغيل والدعم، بالإضافة إلى تزايد حالات

1 - عبد العزيز عمار، الفساد الإداري وطرق معالجته، مرجع سابق ص 8

2 - يونس بلفلاح، تحدي الفساد في السياسة التنموية بالملكة المغربية، مقال منشور من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة.

الاختلاس المالي . فمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، مروراً بالقرض العقاري والسياحي، كلها حالات أوضحت جلياً تزايد سرطان الفساد في جسم الدولة، وقد أدى الفساد إلى تجسير الهوة داخل القطاعات الاقتصادية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وبين المحلية الحضري والقروي، ثم في التوزيع التراتبي بين المركز والإقليم، وكذلك في الهيكل المجتمعي بين الرجل والمرأة، وبين الأغنياء والفقراء .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة عبر إنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومجلس حماية المنافسة، والمجلس الأعلى للحسابات، أو عبر صياغة قوانين تنظيمية تنص على شفافية المعلومة، ومعايير التعيينات، ومحاسبة المسؤولين، إلا أن النتائج ليست في الموعد، وخير دليل على ذلك تصنيف منظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٣ الذي يضع المغرب في المركز ٩١ من ١٨٢ دولة عبر مؤشر محاربة الفساد، كما يستخلص صندوق النقد الدولي أن الفساد هو بمثابة عائق رئيسي للتنمية بالمغرب، مما يظهر خلافاً في استقلالية جهات مكافحة الفساد وكفاءتها المادية والبشرية، وضعف سيادة القانون والردع العقابي .

يؤثر الفساد في بنیان ومناهل التنمية بالمغرب، ويوقعها في شرك الإدارة السيئة التي تعيق ترجمة مسالكها إلى إنجازات ملموسة، حيث إن درجة الحرمان بلغت عتبة ٤٥٪، وتجاوزت نسبة الفقر ١٥٪، وتساهم ثلاث جهات فقط من ١٦ جهة في ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة، كما أن ٥٪ من السكان يستغلون ٤٠٪ من الناتج الداخلي الخام، مما يبين عطب الفوارق الاجتماعية وأوجه الشطط في التوزيع¹ .

وفي سياق متصل، يخفض الفساد من محفزات الاستثمار عبر التلاعب بالموصفات وكبح المبادرة والإبداع والابتكار، وتتجلى معالمه في احتلال المغرب لمراتب متدنية في تصنيفات مناخ الأعمال لا تتناسب مع مقوماته وإمكانياته، وعدم استغلاله بصيغة أمثل لعمليات الخصخصة كي تفتح الأسواق وترسخ التنافسية . فسلمت قطاعات عمومية مملوكة للدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص احتكروها دون غيرهم، حيث احتكر أشخاص بعينهم الشركات التي تم خصصتها؛ مما أغلق الباب أمام التنافسية . كما يتبوء المغرب المركز ١٣٠ في سلم التنمية البشرية؛ مما يكشف تدهور ظروف العيش وتدني الفرص المنتجة للدخل، وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يخسر سنوياً نقطتين من معدل النمو الاقتصادي و ٦٠٠٠٠ فرصة عمل بسبب تفشي الفساد، وذلك راجع للعراقيل الموضوعية أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة،

1 - تقرير اللجنة النزاهة والشفافية، الإصدار 17، 2007 ص8

وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي؛ مما يفضي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص، ويقع الضرر هنا على وجه الخصوص على المشروعات الصغيرة أكثر من غيرها¹.

يرتبط الفساد في المغرب بإشكالية الريع الطاغية على المنظومة الاقتصادية، التي تركز نظاماً احتكاريًا يحمي الاستغلال غير القانوني، ويبرز ذلك من خلال تفاقم مظاهره في حالات فردية كمنح رخص النقل العمومي، واستغلال المناجم، واستغلال مساحات شاسعة من كثبان الرمال، وتصدير بعض منها إلى الخارج، فتنوع الإكراهيات والرخص والهبات والامتيازات للرعايا المستندين إلى شبكات اقتصادية ودوائر سياسية. أما المظاهر الجماعية فتعبر عن تقديم دعم متكامل لقطاعات بعينها تحت مسمى تشجيع وجذب الاستثمارات، أبرزها: الإعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية لبعض القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الفلاحي، والتعليم الخاص، والعقار والسياحة... إلخ، وأيضاً في الحصول على الصفقات العمومية والتدبير المفوض، وبشكل صارخ عبر دعم المواد الأساسية المقدم من صندوق المقاصة، حيث يستفيد منه الأغنياء والمؤسسات الكبرى، بينما يصل أقل من ربع الدعم فقط إلى الفقراء.

عن عدم تدخل الدولة، بغض الطرف عن الممارسات الاحتكارية وضياع التنافس الشريف، بتجاوزات مجحفة على حقوق المستهلك في مستوى الأسعار والشروط التجارية؛ مما يترتب عنه تكريس للأسواق السوداء.

وفي نطاق مغاير، يشير تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لسنة ٢٠١٣ إلى أن الصحة، والإدارة العمومية، والقضاء، تشكل مكامن الفساد بالمغرب، فتؤدي وظائف خاصة في مواقع عامة، لاسيما في ظل وجود رموز الفساد الذين يطلبون نسباً مئوية من قيمة الصفقة لإتمامها، فتتحول الوظائف داخل المؤسسات إلى ألقاب يحملها الأشخاص معهم. وتتسع أوكار الألغام بتهريب الأموال الذي وصل إلى ٤١ مليار دولار في العقود الثلاثة الأخيرة؛ مما يشكل إهداراً لما يقارب ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى تقليل فرص التنمية في كل عقد، كما أصبح المغرب حديقة خلفية تستورد المال غير الشرعي بمعدل خسارة يصل لملياري دولار سنوياً².

1 - يونس بلفلاح، تحدي الفساد في السياسة التنموية بالمملكة المغربية، مقال منشور من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة.

2 - تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لسنة 2013

وانطلاقاً من أن للفساد استراتيجياته وبرامجه وأدواته التي تترصد الثغرات وتقاوم القانون، فمواجهته لا تحتاج فقط إلى قطيعة مع ممارساته والحد منها عبر المقاربة التشريعية والقانونية، ولكن إلى السعي نحو مهاجمته في معاقلة عبر إرساء صمامات أمان لاستئصاله، ووضع متجهات قوينة لبوصلة الإصلاح.

رافعات لمجابهة الفساد وتعزيز التنمية بالمغرب

نقدم هنا مثلث الإصلاح المتكون من ثلاثة أركان ارتكازية، تشكل القوة الدافعة لسياسة مغربية مناهضة للفساد، ومرسخة للتنمية.

الإصلاح الديمقراطي: يكمن في تحديد أدوار الدولة، فهي المراقب والمراقب، عبر تحصين سيادة القانون، واستقلال القضاء، والعمل على الفصل بين السلطات، وتعزيز كل آليات رفع الوعي العام، وفتح المجال أمام الإعلام للقيام بدوره، وترسيخ قيم الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص والإخلاص في العمل ومحاربة الفساد. كل هذا يستوجب التوفر على ترسانة من المقتضيات القانونية والهيئات الرقابية وأجهزة للتدقيق وتقصي الحقائق، تؤسس لاجتثاث الفساد من جذوره، عبر نظام وطني للنزاهة والعدالة الجبائية؛ مما يدعم الانتقال من محاور الريع الرخوة إلى فضاءات الإنتاج الحرة بتعاقدات جديدة. وصفوة القول، إن مواجهة الفساد هي حرب ضمنية على الاستبداد بكل أشكاله، تتسم بترسيخ الآليات الديمقراطية، وتكريس المبادئ الدستورية. لذلك وجب إصلاح القضاء بما يكفل ضبط وربط القوانين الموجودة، ووضع نصوص الأخلاقيات عبر مدونات قواعد السلوك، وقواعد الإفصاح المالي، والامتثال للتفتيش، وإتاحة المعلومات، فضلاً عن تأكيد مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

الإصلاح المؤسسي: ونشير هنا إلى الحوكمة الرشيدة كمنهج للحكم التشاركي، الذي يفسح المجال للمواطنين بكل شرائحهم، وللمجتمع المدني، للمشاركة في صنع القرار وإعداد السياسات وتسيير القضايا العمومية، عبر تقوية الرأسمال المؤسسي، بهندسة تربط المسؤولية بالمحاسبة، وتضمن شفافية المعلومة وتسهيل الاطلاع عليها وتعطي الحق في الولوج للإعلام العمومي، واحترام حرية التعبير والرأي، وكذلك بتنسيق وانسجام السياسات والمؤسسات الحكومية، فالحوكمة الرشيدة هي فلسفة في التفكير وسلوك في التدبير، يكمن مغزاها في التأثير المباشر، الذي يستهدف المواطن عبر فعالية المؤسسات، وتحسين جودة الخدمات.

وترتبط الحوكمة الرشيدة بالتنمية من خلال مستويين:

التوزيع العادل والمتوازن للقيمة المضافة، وترشيد الموارد عبر الجمع بين جميع المصالح وتعبئتها لإرضاء المواطن، ثم مساهمة الحوكمة في مواجهة البيروقراطية عبر تحديث أنظمة المراقبة والتحكيم، والسعي من أجل تكامل مشترك بين القطاعين العام والخاص .

ومما يلاحظ في هذا الشأن، ضرورة إرساء استراتيجية وطنية للحوكمة، وبرنامج لمكافحة الفساد مضبوط ومحدد بمؤشرات للمتابعة والرصد واليقظة، مع السير نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات ودمج بعضها البعض .

الإصلاح الإداري: يندرج في هذا الإطار محددات فارقة تتبنى المقاربة بالأهداف، واللامركزية في اتخاذ القرار، وتسيير الشأن المحلي عبر الاقتراب من مشاكل المواطنين وتطلعاتهم، لذلك وجب اعتماد مشروع موسع لدور المحليات، يعطيها مساحة واسعة لاتخاذ التدابير والقرارات . وتماشياً مع هذا الإصلاح، يجدر إرساء إجراءات مرافقة، كتطوير الموارد البشرية، وعقلنة التسيير، وتقييم البرامج الاستراتيجية، وتبسيط القواعد والإجراءات الإدارية، للوصول إلى أفضل النتائج التي تصب في اتجاه التماسك الاجتماعي والمواطنة الحقة، التي لا تختزل الوطن في جماعة أو تنظيم أو حزب أو مؤسسة .

تتحلى المسيرة التنموية المغربية ببرامج ومشاريع متبصرة، لكن تغمرها سيول الفساد، وتظل بذلك كالمخطوات الصحيحة في الطريق الخاطئ . وتصويب المسار يحتاج إلى أعمدة إصلاحية تصوغ رؤية موحدة حاضنة لقناعة سياسية وتوجه استراتيجي . وفي هذا المضمار، ينبغي القطيعة مع ممارسات الماضي التي تتحرش بالمستقبل، فالفساد لا يتعايش مع التنمية، بل يستنزفها، ومحاصرته تتطلب إرادة صادقة بسلوكيات مسؤولة، وإدارة مثالية بقيادات واعية وديناميكية¹ .

استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي

رأينا فيما سبق كم هي ظاهرة الفساد معقدة ومتشابكة ومتداخلة في كافة جوانب الحياة لهذا فإن مكافحتها والقضاء عليها يتطلب استراتيجيات تقوم على أساس الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة وقبل ذلك كله لابد من تحديد مفهوم الفساد وأسبابه ومظاهره والعمل على تقليل فرص ظهوره وتسهيل

1 - د. محمد حركات، عوائق الفساد السياسي على السياسات العامة: التجربة المغربية، ندوة "الفساد واعاقه التغيير والتطور في العالم العربي"، أشغال الندوة التي عقدتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت يومي 9-10 مايو 2014، مركز الدوحة العربي للأبحاث والدراسات.

فرص اكتشافه إلى جانب ضرورة ان يكون هناك صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونشر الوعي بتكاليفه العالية كما ينبغي توفر الإرادة السياسية قبل كل شيء حتى تكون سبل مكافحته على مستوى الدولة والمجتمع .

يتصل بمفهوم مكافحة الفساد الإداري والمالي مفاهيم أخرى تشكل ركنا أساسيا هاما في معالجة هذه الآفة الخطيرة ويمكن توضيحها على النحو الآتي :

١ . **المحاسبة** : وهي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة الإدارية والقانونية

والأخلاقية عن نتائج ما يقومون به من أعمال ، أي أن جميع الموظفين الحكوميين هم مسؤولون أمام رؤسائهم (الوزراء أو من في مراتبهم) والذين هم بدورهم مسؤولون أمام السلطة التشريعية .

٢ . **المساءلة** : ويتضمن هذا الركن قيام الموظفين العموميين بتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى

نجاحهم في تنفيذها ويتضمن أيضا حق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة للتأكد من أعمال هؤلاء تسيير وفق القيم الديمقراطية .

٣ . **الشفافية** : وهي وضوح ما تقوم به المؤسسات العامة وكذلك وضوح علاقتها مع المواطنين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف سواء في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية .

٤ . **النزاهة** : هي منظومة قيمية تتعلق بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل¹ .

وقبل الحديث عن استراتيجيات مكافحة الفساد فإنه من نافلة القول التذكير بأن هذه الاستراتيجيات تتباين وفقا لمعطيات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستويات التقدم العلمي ومدى ما وصلت اليه الدولة من جهود في مراحل التحديث والتطوير لأجهزتها الإدارية واهم هذه الاستراتيجيات ما يلي² :

أولا : الاستراتيجية السياسية

ووفق هذه الاستراتيجية فان مكافحة الفساد يتطلب ما يلي :

1 - موقع: الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة 2006 www.aman-palestine.org/arabic/wharcorruption.htm
2 - الكبيسي عامر خضير، استراتيجيات مكافحة الفساد: مالها وما عليها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006

- ١ . إقامة نظم ديمقراطية قائمة على أساس الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .
- ٢ . توسيع دائر المشاركة الجماهيرية والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة تقييم أداء المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم .
- ٣ . اعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة كأدوات مهمة لكبح جماح الفساد والقضاء عليه .
- ٤ . احترام حقوق الإنسان وعدم السماح لأي كان بالاعتداء على هذه الحقوق أو تجاوزها .
- ٥ . استقلال الجهاز الإداري عن الضغوط السياسية وتنمية الولاء لهذا الجهاز مما يعزز فرص تخفيف منابع الفساد
- ٦ . ضرورة أن تكون السلطات القضائية مستقلة في قراراتها التي تتخذها بحق المفسدين مهما كانت مواقعهم السياسية والإدارية دون أي تدخل من قبل السلطين التشريعية والتنفيذية .
- ٧ . ضرورة منع الاستبداد والتفرد بالسلطة أو البقاء في المواقع الإدارية والقيادية لفترات طويلة .
- ٨ . ضرورة أن يكون جميع المواطنين في الدولة سواسية أمام القانون ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات على أساس اللغة أو العرق أو الدين .
- ٩ . تعزيز دور هيئات الرقابة العامة في الدولة بما يضمن الكشف عن حالات سوء الإدارة أو التعسف في استعمال السلطة أو إساءة استخدام المال العام وغياب الشفافية والنزاهة في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة .

ثانيا : الاستراتيجية الاقتصادية

وتتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من السبل التي من شأنها القضاء على أسباب الفساد ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- ١ . تحسين دخول رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص وتقليل الفروق في الرواتب بين يدفعه القطاع العام وما يدفعه القطاع الخاص .
- ٢ . تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية الاقتصادية على جميع أجزاء الدولة .
- ٣ . تنشيط برامج التنمية الاقتصادية واستخدام الموارد أفضل استخدام بما ينعكس إيجابا على حياة المواطنين .

- ٤ . توفير سبل العيش الكريم لكل مواطن جنبا إلى جنب مع ضرورة تحديد الحد الأدنى الأجور .
- ٥ . ضرورة ربط زيادة رواتب العاملين في أجهزة الدولة بزيادة التضخم وفق معادلة واضحة معلنة للجميع .

ثالثا : الاستراتيجية الإدارية :

تتضمن هذه الاستراتيجية تبني مجموعة من جهود الإصلاح المتعارف عليها إداريا بين الدول في سبيل تجفيف منابع الفساد والحد من انتشار مثل الجهود الرامية إلى إصلاح الهياكل التنظيمية وان تكون قواعد العمل وتعليماته واضحة ومحددة حتى لا يكون هناك لبس في فهمها ومجال واسع للاجتهادات الشخصية في تفسير مضامينها كما تشمل الجهود الإدارية أيضا على ضرورة الحد من الروتين واعتماد سياسة التدوير الوظيفي وتسهيل إجراءات العمل والبعد عن التعقيدات الإدارية إلى جانب تفعيل مبدأ الجدارة في شغل الوظيفة الإدارية من خلال معايير تعتمد الكفاءة والاستحقاق كأساس لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

ونحن بصدد هذه الاستراتيجية فلا بد من الإشارة إلى موضوع الحكامة والذي يعني باختصار إقامة نظم بديلة لتفرد الحكومات وأجهزتها في إدارة جميع شؤون المجتمعات وتهميشها للقطاع الخاص والقطاع التعاوني وللمنظمات المجتمع المدني خاصة بعد أن تأكدت عيوب الأنظمة الشمولية والإدارات المركزية مما تسبب بتضخم كوادرها وعدم الثقة في نزاهتها وبالتالي تتأكد الحكامة في كونها استراتيجية ناجعة لجعل الإدارة عصرية في إطار مؤسسات المجتمع المدني وهي بذلك تحدد من ظاهرة الفساد وذلك من خلال :

١ . تخفيف عبء الحكومة ونقل كثير من مهامها خاصة بقطاعات الإنتاج والتسويق والتأمين إلى القطاع الخاص .

٢ . تأكد الحكامة على مبدأ الشراكة بين القطاعات الثلاث الحكومية والخاصة والمدنية الأمر الذي من شأنه تفعيل المساءلة والرقابة المجتمعية وتشجيع التنافس وتقليل الاحتكار وبهذا تكون إدارة الدولة والحكومة من شأن المجتمع بمؤسساته المدنية المختلفة وليست تحت سيطرة الحكومة التي تتخذ القرارات الخطيرة التي تمكن البيروقراطيين من إساءة استعمال النفوذ والسلطة .

٣ . وبما أن الحكامة تقرر التنافس بين القطاعات الثلاث فهذا يجعلنا نبحث دائما عن أفضل الظروف كسب الزبائن والعملاء وتقديم الخدمات لهم وبذلك تتلاشى الرشوة وتنعدم الواسطات .

٤ . بما أن الحكامة تجسد انتماء الموظف لوظيفته ومن بعدها لوطنه فإن من شأن ذلك كله أن يجعل الموظف يبادر إلى كشف ما هو غامض ومخفي من جهة ويجعل المواطن قادرا على النقد البناء من جهة أخرى .

رابعاً : الاستراتيجية القضائية

فنظراً لأهمية استغلال القضاء ودوره الحاسم في مكافحة الفساد فيجب على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم النزاهة ودرء فرص الفساد حتى بين أعضاء الجهاز القضائي وذلك من خلال بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله كما يجب على السلطة التنفيذية احترام أحكامه لأن القصاص العادل وتنفيذ الأحكام بدقة ودون تساهل من شأنه ردع كل من تسول له نفسه بالاعتداء على مقومات المجتمع وارتكاب جريمة من جرائم الفساد¹ .

خامساً : الاستراتيجية الإعلامية

يلعب الإعلام دوراً بارزاً وقويًا في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال :

- ١ . التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في القطاعين العام والخاص وتفعيل دور وسائل الإعلام في محاربة هذه الظاهرة .
- ٢ . إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنحها الحصانة التي تمكنها من القيام بدورها في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها .
- ٣ . تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برنامج التوعية بهذه الظاهرة ومخاطرها وتكاليها الباهظة على الوطن والمواطن .

ولكي تنجح حملات التوعية من مضار الفساد الإداري فإنه لابد من توفير بعض الشروط² :

- ١ . توضيح أهداف الحملة الإعلامية توضيحاً دقيقاً سواء بالنسبة للقائمين على هذه الحملة أو الأشخاص الموجهة إليهم .
- ٢ . أن يكون منفذي الحملة الإعلامية من الأشخاص الذين يتمتعون بمصداقية وثقة لدى الجمهور .

١ - ال الشيخ عبد الرحمان بن حسين بن عمر ، الفساد الإداري أنماط وأسباب وسبل مكافحته، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000 الرياض.

٢ - الهيجان عبد الرحمان، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 12، العدد 23

- ٣ . اختيار الوسائل الملائمة لإيصال الرسائل الإعلامية للجماهير المستهدفة .
- ٤ . ربط الحملة الإعلامية بمجال سائد أو موجود لدى الجماهير مثل تحقيق العدالة والمساواة أو تحسين الوضع الاقتصادي .
- ٥ . الاستعانة بقيادة الرأي العام سواء أكانوا من الجماعات الدينية أم السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية والاستفادة من آرائهم وعرضها على الجمهور .
- ٦ . تجنب المبالغة في الحملات الدعائية .
- ٧ . تقويم الحملة الإعلامية باستمرار سواء أكان ذلك أثناء تنفيذها أم بعد انتهائها .

سادسا : الاستراتيجية الأمنية

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس تفعيل دور الأجهزة الأمنية ودعمها في ملاحقة الفساد ومن يرتكبه وحماية الأمن الوظيفي ورصد مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تحاول النيل من استقرار الدولة وهيبته لأن كشف بعض المفسدين سيكون رادعا لمن تسول له نفسه بممارسته في المستقبل .

إلى جانب هذه الاستراتيجيات فإن الدولة إذا ما أرادت مكافحة الفساد ومحاربه لا بد من اعتماد مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين التي أفرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين التي تركز على ما يلي :

- ١ . تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين .
 - ٢ . أن تقوم كل دولة بوضع معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للموظفين .
 - ٣ . تيسير قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد عندما ينتهون إلى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم .
 - ٤ . وضع تدابير تلزم الموظفين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أية انحرافات قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين .
 - ٥ . وضع تدابير تأديبية للموظفين العموميين الذين يخالفون المدونات أو المعايير الضابطة لأدائهم .
- ولأن الفساد المالي لا يقل أهمية أو أضرارا عن الفساد الإداري فقد ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا وفي المادة (٩) الفصل الثاني على مجموعة من التدابير لإنشاء نظم مشتريات تقوم على الشفافية والتنافس وعلى معايير موضوعية تتسم بفاعليتها في منع الفساد .

بعض العناصر الاستراتيجية الكفيلة بمكافحة الفساد

- ١ . ضرورة بلورة وصياغة رؤية واضحة ومتكاملة حول مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمادها وضع سياسات عمومية متجانسة، تنبني على استراتيجية مندمجة ومتكاملة وهياكل مرنة وكفاءات ومنظومة إعلام وتقييم مستمر للمخاطر؛
- ٢ . استثمار اقتصاد المعرفة والتجديد والإبداع والارتقاء بقيم العلم والمعرفة والإنتاج إلى أعلى الدرجات في كل الخطط التنموية لتغليب الكفة على جيوب مقاومة الإصلاح . وبالرجوع إلى تاريخ الحضارة العلمية العربية يلاحظ أن العلم كان أساسا للمدينة الإسلامية، وطوال التاريخ لم يلاحظ أن العلم كان بعدا أساسيا للمدينة الإسلامية، وطوال التاريخ لم يهاجم العلم مرة واحدة¹ . أما المرات القليلة التي اضطهد فيها المفكرون فقد تعلقت بالفلسفة، أي بنظرية قدم العالم (ابن رشد، الحلاج) بل إن أكثر الفقهاء تشددا، مثل ابن حزم وابن تيمية لم يهاجموا العلم أبدا، فضلا على ان السلطة السياسية لعبت دائما دورا طلائعيا في تهيئة الظروف والوسائل المادية وتهيئة الباحثين . غير أن تحقيق هذا المتبغى اليوم رهين بتنمية مقارنة جديدة تشاركية للحكومة تستند إلى حكومة فعالة وبرلمان قوي يمثل تمثيلا حقيقيا للمجتمع، من شأنهما الدفع بقيم المعرفة لتتبوأ المكانة اللازمة في مشروع التنمية الشاملة؛
- ٣ . تعزيز ثقافة تقييم للسياسات العمومية والمشاريع التنموية، وهذا رهين بتوفر إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية للخروج من دول الربيع إلى دولة الإنتاج من خلال تبني استراتيجية رقابية لهذه السياسات العمومية قوامها التعبئة والتحسيس بخطورة الفساد على الفرد والمجتمع والاقتصاد والتعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة في مكافحة الفساد، وهذا لن يتسنى بدون تمتيع كل الأجهزة الرقابية بالسلطة الرقابية والتقييمية اللازمة للقيام بمهامها على أحسن وجه، كما أن ثقافة التقييم لا تزدهر الا على مقدار تأصل الديمقراطية في المجتمع؛
- ٤ . توفر البرلمان قوي وفعال، ومؤسسات منتخبة على رؤية ومخططات عمل ودراية وخيال مبدع، بحيث تشارك بعلم ومعرفة في وضع السياسات العمومية ومراقبتها وتقييمها وخلق الجدل العلمي والمهني حولها من أجل إعلام المواطنين والرأي العام حول نجاعتها، ثم الوقوف على معيقاتها وإكراهاتها، في سبيل مكافحة الفساد؛

١ - رشدي راشد، الوطن العربي وتوطين العلم، مجلة المستقبل العربي، عدد 354، غشت 2008

٥. تعزيز القدرات القيادية في مجال الحكامة الاستراتيجية والمؤسسية والسيطرة على المخاطر، إن ما يطبع السياسات العمومية هو التعقد، لذا ينبغي تبني استراتيجية متجانسة في مجال التكوين والتحفيز والتعبئة، وهذا كفيل بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتقوية مساطر المراقبة الداخلية على التدبير، سواء منه العام أو الخاص، من خلال فصل السلطات ووضع المساطر الملائمة والفعالة في الوقاية من الفساد؛

٦. تجويد مناهج ومحتويات التقارير المنجزة من طرف أجهزة المراقبة والتقييم ليتيح لكافة الأطراف من أعمدة النزاهة، من أجل استثمارها -علميا ومهنيا- في النهوض بثقافة التقييم المستمر للمخاطر والمراقبة الداخلية للفساد في المجتمع، وهذا الهدف لن يتحقق بدون تتبع للإنجازات وتقييم الأداء والنتائج ونشر معايير المسائلة والمحاسبة والشفافية في أعمال أجهزة الرقابة، وبدون تقاسم المعرفة، مع باقي أجهزة الرقابة والتقييم، من أجل توفير مقاييس المرجعية وإجراء الدراسات المتعلقة بالفساد ثم ربط علاقات وظيفية دائمة مع كافة هيئات الحكامة ووسائل الإعلام؛

٧. تنمية القدرات الاستراتيجية والمعرفية لأجهزة الحكامة في تعزيز قيم الشفافية وتأمين المساءلة والحفاظ على ثقة العموم فيهم، وهذا كفيل بدعم التنسيق والتنظيم والإعلام على كافة المستويات الحكومية والسلطات، من خلال نشر معايير ومؤشرات الحكامة والشفافية والمساءلة؛

٨. تطوير أداء الدبلوماسية المالية والاقتصادية دوليا وجهويا، لاسيما في القارة الأفريقية، اعتبارا لما تتيحه من فرص في تنمية الاستثمار وخلق فرص للشغل، وهذا رهين برفع قدرات الفاعلين الاقتصاديين (المقاول، المستشارون الاقتصاديون، الجمعيات المهنية) في المجال الدبلوماسي واستفادتهم من التجارب الدولية الرائدة كالتجربة الصينية والألمانية والتركية وفتحهم على الجامعات والدراسات من أجل امتلاك وخلق مذهب دبلوماسي ذو هوية؛

٩. تحسيس المجتمع بقيم العمل والإنتاج والإنجاز والمبادرة في الحفاظ على الكرامة والعمل على مجازاة العاملين والمجتهدين وفتح الأبواب أمامهم لمزيد من التألق والعطاء في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم المشروعة. وكما كتب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون "لنعد للعمل"؛

١٠. التحسيس بمدى الحاجة إلى اقتصاد سياسي للفساد في صيرورة مكافحة الفساد من خلال أنسنة المناهج التعليمية في الجامعات والمدارس العليا لنستجيب لمتطلبات سوق الشغل دون التفريط في

تكوين الشباب في مجال العلوم الإنسانية . لكيلا يكون لقمة صائغة...، ولا يصبح المهندس والطبيب مؤطرا من طرف الاسكافي، فكما كتبت الباحثة الأمريكية نارتا نوسبوم: "الديمقراطية تحتاج إلى القيم الإنسانية" حيث لا ينبغي أن نضحى بقيم الديمقراطية في سبيل النمو، ما دام النمو والديمقراطية وجهين لعملة واحدة¹.

1 - د. محمد حركات، ثالوث الاستبداد والفساد والإرهاب، مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد، ص 501، 500، 499، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، 2016.